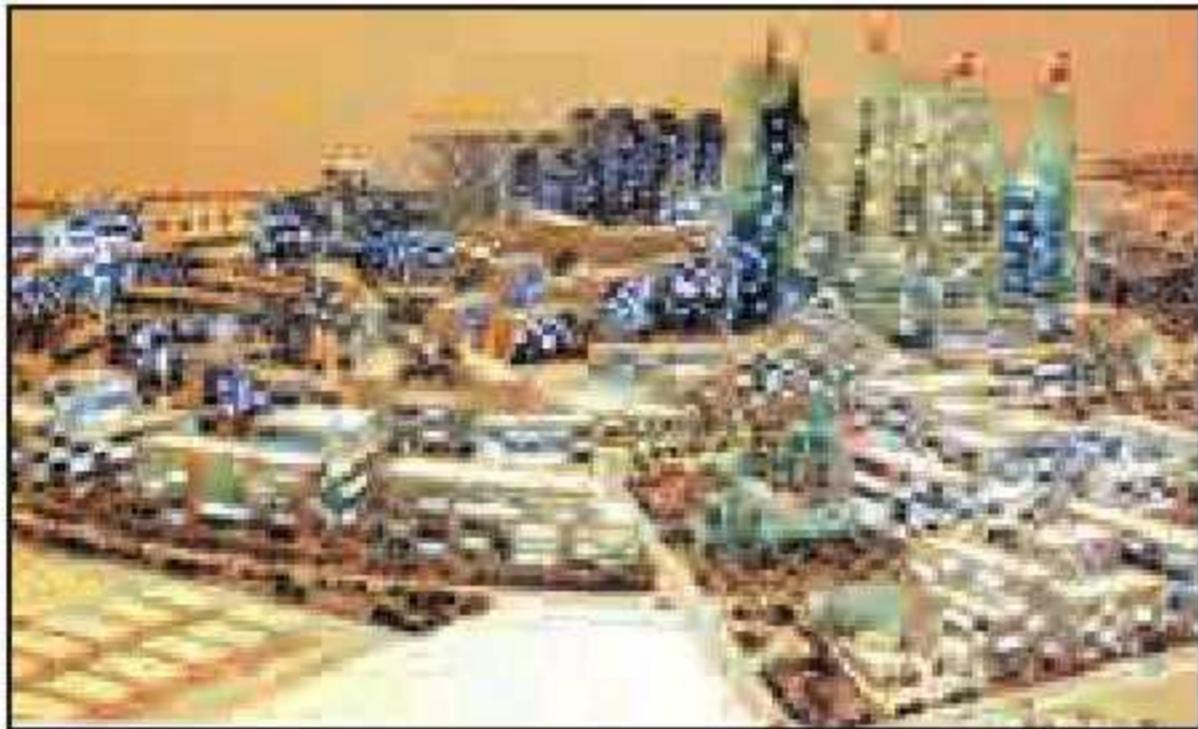


رجال أعمال واقتصاديون لـ(الجزيرة):

ميزانية الإنفاق شهادة نجاح السياسات الاقتصادية في المملكة



الأستاذ فهد الصالح

من العمق وإيجاد قنوات استثمار عديدة وجيدة ل مختلف الشركات الضرورية. وأشار الصالح بما تضمنته الميزانية من استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تخدم المواطنين بشكل مباشر، وقال: إن هذه الميزانية تؤكد قوّة الاقتصاد السعودي، وتبيّن أن المملكة تعد ركيزة أساسية في الاقتصاد العالمي. ويضيف الصالح أنه على الرغم من العجز المالي الذي تظهره الميزانية الجديدة للعام المالي الحالي 1431-1432هـ والذي يقدر بنحو 70 ألف مليون ريال، إلا أن المملكة لا تزال ماضية في انتهاج سياسة إنفاق توسيعية للإنفاق على مشاريع التنمية المختلفة رغم تبعات وتداعيات الأزمة المالية العالمية، التي عصفت بعدد كبير من اقتصاديات دول العالم.

من المؤشرات الإيجابية رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية، فالملاحظ في هذه الميزانية أن هناك اهتماماً بالخدمات التي تمس المواطن السعودي التي حظيت بشكل مباشر بالأولوية القصوى في الاعتمادات المالية التي روّعي فيها الاستثمار الأفضل للموارد المالية المتاحة، مشيداً بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين التي تلزّمت مع صدور الميزانية بالالتزام بتنفيذ المشاريع بالشكل الصحيح واللائق. وقال فهد العزيز الصالح رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد الصالحيّة: إن الميزانية العامة للدولة التي أعلنتها خادم الحرمين الشريفين ركزت على ضخ مزيد من المشاريع التنموية وهو ما يعطي دلالة على أن الإنفاق للسنة المالية مستمر، وسينعكس على القطاع الخاص، وهذا يعطى السوق والاقتصاد الوطني مزيداً

الجزيرة - عبدالله الفيفي

أكّد عدد من الخبراء والاقتصاديين في السعودية نجاح خطّة الدولة في تحقيق ميزانية موسعة مما يعني استمرار خططها لمساعدة الاقتصاد السعودي على المحافظة على انتعاشه وإبقاء القطاع الخاص على مسار إيجابي، وقالوا في تصريحات لـ(الجزيرة): إن وصول الإنفاق في الميزانية إلى هذه الأرقام الكبيرة، دليل ثقة بالاقتصاد السعودي وقدراته على التوسيع رغم الظروف الانكماشية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وهو إشارة إلى رغبة الدولة في دفع عجلة التنمية ودعم البنية التحتية. وأوضحاً أن الميزانية الجديدة نجحت من حيث ارتقاها بالأولويات خاصة احتياجات الإنسان الصحية والتعليمية، وتركيزها على دعم البنية التحتية، وزيادة الإنفاق الاستثماري حيث أصبحت الأولوية في الصرف لتطوير الموارد البشرية بنسبة 25 بالمائة، وهذا يشمل قطاع التربية والتعليم، والتعليم العالي والابتعاث الخارجي، والإنفاق على الرعاية الصحية الذي استحوذ على نسبة 11 بالمائة.

كما أشاروا إلى أن الميزانية السعودية لعام 2010 تبعث رسالة واضحة إلى المستثمرين في القطاع الخاص مفادها



الدكتور خالد السبيع

الطبي أن ميزانية الدولة تعزز الثقة التي وضعتها الحكومة فيما يتعلق بتحقيق الفائدة على الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أن ميزانية الدولة جاءت لتحقيق تطلعات المواطن في سلامة السياسات الاقتصادية التي تتبعها المملكة في هذا الشأن خصوصاً في تجنيب اقتصاد المملكة التأثير من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وبين أن القطاع الخاص سيكون في وضع أفضل، أي أن ميزانية العام الجديد ستواصل الدعم المباشر وغير المباشر لهذا القطاع، فحينما تعلن الدولة عن مشاريع معينة في أي مكان فإن أبرز المستفيدين منها بعد المواطنين بشكل عام هم المؤسسات والشركات الوطنية.

وختاماً قال السبيع: إن أرقام الميزانية تصب جميعها في قنوات دعم الاقتصاد الوطني بشكل واضح، وستؤدي إلى تفعيل مسارات وقنوات التنمية بكل مجالاتها وميادينها، مشيراً إلى أن الميزانية ركزت على دفع العجلة الاقتصادية في المملكة إلى الأمام، وهذا واضح من خلال التركيز على الناحية التنموية بمختلف مجالاتها التي تعد من أهم الأسس التي بنيت عليها أرقام هذه الميزانية. ولفت إلى أن الميزانية تصب كذلك في مجال تطوير الموارد البشرية السعودية.

من جانبه أوضح الدكتور يوسف الحارثي رئيس لجنة الصيدليات بغرفة جدة أن ما حملته الميزانية من مضامين تؤكد أن الغاية هي المواطن السعودي لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها من خلال الاستثمار في العنصر البشري، التي تتعكس إيجاباً على الوطن والمواطنين، كما أن العناية بالخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية لم تقل سخاءً عن التعليم في الميزانية التي تضمنت اعتمادات لمشاريع جديدة تشمل مشاريع صحية جديدة.

وبين أن هذا الإنفاق الكبير يجسد اهتمام الحكومة السعودية بحياة وصحة ورعاية المواطن وفي الرقي والتقدم لبلادنا. وأضاف أن الميزانية تحمل العديد من المعاني والإنجازات. واعتبر الدكتور خالد السبيع المدير العام لمستشفى المركز التخصصي